

Distr.: General
7 October 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام 2022

31 كانون الثاني/يناير إلى 4 شباط/فبراير 2022، نيويورك

البند 1 من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2021

(30 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2021، نيويورك)

المحتويات

| الصفحة | الفصل |
|--------|--|
| 3 | أولا - المسائل التنظيمية <i>الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي</i> |
| 4 | ثانيا - الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025 |
| 9 | ثالثا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة |
| 9 | رابعا - الحوار المنظم بشأن التمويل |
| 11 | خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة <i>الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان</i> |
| 11 | سادسا - الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022-2025 |
| 16 | سابعا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة |
| 17 | ثامنا - الحوار المنظم بشأن التمويل |
| 18 | تاسعا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة |



الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

- 19 الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025
- 19 الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
- 23 المسائل التنظيمية (تابع)

أولا - المسائل التنظيمية

- 1 - تواصل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام 2021 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن طريق الإنترنت، كإجراء استثنائي، نتيجة لجائحة كوفيد-19، في الفترة من 30 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2021.
- 2 - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل الخاصة بدورته العادية الثانية لعام 2021 (DP/2021/L.3)، بصيغتهما المعدلة شفهيًا، ووافق على تقرير الدورة السنوية لعام 2021 (DP/2021/26). وأحاط المجلس علمًا بمشروع خطة العمل السنوية لعام 2022 (DP/2021/CRP.2) ووافق على خطة العمل المؤقتة الخاصة بالدورة العادية الأولى لعام 2022.
- 3 - وأدرجت القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام 2021 في الوثيقة DP/2022/2، المتاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
- 4 - ووافق المجلس التنفيذي في القرار 22/2022 على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام 2022:

| | |
|-------------------------|---|
| الدورة العادية الأولى: | من 31 كانون الثاني/يناير إلى 4 شباط/فبراير 2022 |
| الدورة السنوية: | من 6 إلى 10 حزيران/يونيه 2022 |
| الدورة العادية الثانية: | من 30 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2022 |

بيان رئيسة المجلس

5 - شددت رئيسة المجلس التنفيذي على أن مواجهة التحديات الإنمائية والإنسانية السائدة تقتضي أن تكون الخطط الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025، المعروضة على المجلس للموافقة عليها خلال الدورة، طموحة وخلاقة ومبتكرة. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن تكون هذه الخطط أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومواجهة الأزمة المترتبة على جائحة كوفيد-19، وتلبية الاحتياجات والتوقعات المتزايدة للدول الأعضاء، برغم محدودية الموارد المالية المتاحة للاضطلاع بالأعمال. وأكدت أن مكتب المجلس قد أوفى، في عام 2021، بالتزامه بضمن إجراء مشاورات استراتيجية وشاملة للجميع وشفافة ومثمرة، من خلال تخصيص نحو 20 مشاوره غير رسمية للخطط الاستراتيجية لكل منظمة من المنظمات الثلاث، بالإضافة إلى المشاورات الإقليمية والترتيبات الثنائية بشأن مختلف جوانب عملها. ونتيجة لذلك، فإن الخطط الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع طموحة ومحكمة ومستشرفة للمستقبل، وتمثل توازنًا دقيقًا بين الاحتياجات المتباينة لعضوية لا تنفك تتسم بالتنوع. ولذلك فإن دور المجلس هو توجيه رسالة قوية تدعو إلى الوحدة من خلال إقرار الخطط الاستراتيجية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرارات المعروضة عليه لاتخاذها. وقالت الرئيسة إن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها هي من بين أقوى الأدوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة، ومن ثم إنقاذ الأرواح، والمساعدة في القضاء على الفقر وتحسين ظروف بلايين البشر. وسيواصل المجلس أداء دوره الإشرافي فيما يتعلق بأنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يكفل تلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانياً - الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025

6 - قال مدير البرنامج الإنمائي في ملاحظاته الافتتاحية (المتاحة على الموقع الشبكي للبرنامج) إن الأوقات الاستثنائية الراهنة تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية. فالعالم يواجه أزمة وجودية كشفت عنها الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وحالة الطوارئ المناخية. ومع تزايد ترابط النظم البشرية والبيئية أكثر من أي وقت مضى، تراكمت المخاطر وأدت إلى تآكل القدرة الجماعية للبشرية على الصمود. واستدرك قائلًا إن الجائحة فتحت المجال أيضا أمام نهج وسياسات جديدة وقدمت دروسا بشأن سبل المضي قدما وتنفيذ الأعمال بطريقة مختلفة. وأكد أن التنمية نفسها آخذة في التغيير. ومن أجل التصدي للتحديات النظامية التي يواجهها جميع الناس، يتعين على المجتمعات المحلية أن تتعاون من أجل تحقيق الأهداف المشتركة وأن تتشارك في الاستثمار في المنافع العامة، استنادا إلى شراكات متكافئة أساسها المصالح والخبرات المشتركة والاستجابات المتعددة الأطراف. وتعمل خطة #NextGenUNDP (الجيل التالي من البرنامج الإنمائي) على جعل البرنامج مهياً من الداخل للنهوض بالدور الملحق على عاتقه من خلال "استراتيجية الموظفين لعام 2030"، واستراتيجيته الجديدة للبيانات، واعتماد نهج أكثر استباقية ودينامية في إدارة المخاطر تحفز الابتكار والمساءلة، وتقانيه في تحقيق التميز التشغيلي، واستثماراته في تحقيق التغيير التحويلي الذي يصعب قياسه من خلال إقامة منصة جديدة للتخطيط المركزي للموارد تبشر بتحسين على صعد الكفاءة والنتائج وتخطيط الموارد والرصد وقياس الأثر.

7 - وقد عكست هذا التطور الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي، للفترة 2022-2025 (DP/2021/28)، المطروحة لموافقة المجلس عليها. وقد ارتقى البرنامج الإنمائي بطريقة تفكيره، وأعاد اكتشاف تأثيره بوصفه رائدا فكريا في مجال التنمية، وأصبح أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة، ووطد مشاركته في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فعزز بذلك قدرته الجماعية على الإنجاز جنبا إلى جنب مع جميع شركائه على النحو الذي تتوخاه إصلاحات الأمم المتحدة، ومن شأن السنوات الأربع التالية لفترة الخطة الاستراتيجية أن تختلف اختلافا جذريا، حيث سيصبح البرنامج الإنمائي أكثر طموحا من أي وقت مضى من خلال ما يلي: (أ) توسيع القدرات البشرية التي يمكن أن تؤدي إلى انعتاق 100 مليون شخص من ربقة الفقر المتعدد الأبعاد؛ (ب) مساعدة 800 مليون شخص على ممارسة حقهم الديمقراطي في التصويت، الذي سيمارسه كثير منهم للمرة الأولى؛ (ج) دعم إمكانية حصول 500 مليون شخص على الطاقة النظيفة؛ (د) تعزيز استثمار أكثر من تريليون دولار من النفقات العامة ورأس المال الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8 - وشدد مدير البرنامج على أن البرنامج الإنمائي مكرس في جميع أعماله لتحقيق مهمته الأساسية - القضاء على الفقر ودعم التنمية المستدامة للجميع. وللدفع قدما بتنفيذ خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، سيدعم البرنامج ثلاثة اتجاهات للتغيير، هي: (أ) التحول الهيكلي نحو عمليات انتقالية أكثر شمولاً للجميع تتسم بمراعاة البيئة ويغلب عليها الطابع الرقمي؛ (ب) عدم ترك أحد خلف الركب استنادا إلى نهج قائم على الحقوق يركز على الفاعلية البشرية؛ (ج) بناء القدرة على الصمود في مواجهة انعدام اليقين والمخاطر على المستوى النظمي. وسيستخدم البرنامج خبرته الفنية الأساسية من خلال ما يلي: ستة حلول تحمل بصمته في مجالات الفقر وعدم المساواة، والحوكمة، والقدرة على الصمود، والبيئة، والطاقة، والمساواة

بين الجنسين؛ تعزيزها جميعا ثلاثة عوامل تمكينية تتعلق بالنطاق والسرعة، هي: الابتكار الاستراتيجي، والرقمنة، وتمويل التنمية.

9 - وقال مدير البرنامج الإنمائي إن البرنامج سيعتمد، كجزء من هذه المسيرة، نهجا جديدا إزاء الأزمات والأوضاع الهشة. وعندئذ سستمثل أولوياته فيما يلي: (أ) فهم المخاطر النظامية المتعددة الأبعاد حتى يتمكن من بناء القدرة على الصمود وتحقيق الأمن البشري؛ (ب) إعطاء الأولوية للوقاية: معالجة الأسباب الجذرية للآزمات القائمة والمساعدة على منع حدوثها في المستقبل؛ (ج) الاستثمار في البيانات والتحليلات والإنذار المبكر واستكشاف الآفاق، واستخدام الرؤية الاستراتيجية لكشف الاتجاهات المستقبلية وعوامل التغيير وحماية مسارات التنمية وتعزيزها؛ (د) تصميم وتنفيذ حلول إنمائية تراعي الاعتبارات الجنسانية وتسترد بالمخاطر وتؤلف بين قطاعات مختلفة لتحقيق نتائج جماعية، تعزيزها زيادة الاتساق بين الشركاء في المجالات الإنسانية والإنمائية وحقوق الإنسان والسلام والأمن؛ (هـ) وضع نموذج أعمال جديد صالح لتحقيق الغرض المنشود في بيئات الإنجاز المعقدة.

10 - وأعربت الوفود، على نطاق واسع، عن دعمها القوي للخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي، للفترة 2022-2025، وأثنت على البرنامج لما قام به من عملية تشاور موسعة شاملة وجاذبة للجميع وشفافة طوال فترة إعداد الخطة. وأبرزت الخطة الاستراتيجية الجديدة، للفترة 2022-2025، مواطن القوة النسبية للبرنامج الإنمائي ومزجه الفريد بين الوجود على الصعيدين العالمي والمحلي والكفاءة القطاعية والشراكات والنهج المتكاملة التي تشمل المجتمع بأسره. ورحبت الوفود بتحليل البرنامج للسياق الإنمائي المهيمن وقامت بتعميمه بما تضمنه من تشريح لحالة الطوارئ التي ألمت بالكوكب وزيادة الفقر، وهو سياق تتكشف فيه وتتفاقم أوجه عدم المساواة القائمة داخل البلدان وفيما بينها بفعل الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وتتعرض فيه تعددية الأطراف للضغوط. وقالت الوفود إن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025 تلائم تلك الاتجاهات خير الملاءمة، وتجعل البرنامج الإنمائي شريكا دوليا في التنمية لا غنى عنه، وفقا للنوايا التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/RES/75/233).

11 - ورحبت مجموعة من الوفود، باسم مكتب المجلس، بالخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، وتوقعت أن يقود البرنامج الإنمائي، من خلال ولايته الواسعة النطاق ووجوده على الصعيد العالمي، جزءا كبيرا من جهود الأمم المتحدة المتعددة الأطراف في الميدان من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشددت على أن البرنامج الإنمائي يؤدي دورا شديدا الأهمية في البنية الإنمائية على الصعيد العالمي؛ ولذلك، فإن النهج القائم على التنمية يجب أن يظل مسألة ذات أولوية بالنسبة له. وأعربت الوفود عن سرورها أن رأت القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده ما زال يشكل لب الخطة الجديدة والغرض الرئيسي للتحويل الهيكلي من أجل التوصل إلى حلول طويلة الأجل. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأضعف البلدان التي تحتاج إلى دعم مصمم خصيصا لتنمية مشاريع تجارية، وأعمال حرة، وتوفير فرص عمل جديدة، وإتاحة الفرص لأعداد متزايدة من السكان الشباب وللنساء والفتيات. ورحبت أيضا بالتحويل الذي حققه البرنامج الإنمائي نحو اتخاذ إجراءات محددة الهدف لمعالجة المشاكل المترابطة المتمثلة في تغير المناخ والاقتصاد الأزرق والحد من مخاطر الكوارث، وأيدت رؤية البرنامج الإنمائي لتحويل 'جذري' في نموذج التنمية لسد الفجوات التي خلفتها جائحة كوفيد-19 وحفز الرقمنة بوتيرة ونطاق يساعدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدت مجددا على أهمية الموارد العادية (الأساسية) التي يمكن التنبؤ بها.

12 - وتوقعت مجموعة ثانية من الوفود أن تظل الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان العمود الفقري للبرنامج الإنمائي، وتوقعت أن يواصل البرنامج تقديم مثال يُحتذى به، وأن يوفر القيادة الفكرية وأن يدعم القدرة على التنفيذ. وأثنت على البرنامج الإنمائي لاتباعه نهجا شاملا إزاء التنمية البشرية ضمن الحدود التي يمكن أن يتحملها الكوكب، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وكفالة التنمية العادلة والمنصفة للجميع. وشجعت البرنامج الإنمائي على مواصلة البحث عن حلول شاملة تجمع بين جهود التكيف والتخفيف ودعمت اهتمامه الخاص بأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وأشد البلدان ضعفا في سياق دعم القدرة على تحمل تغير المناخ والتكيف معه. واعتبرت الوفود الاقتصادات الزرقاء المستدامة جزءا من الحلول المتكاملة في مجالي التكيف مع تغير المناخ والأمن الغذائي، وتوقعت زيادة في البرمجة المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى للحد من تجزئة المشاريع المناخية والبيئية. ودعت البرنامج الإنمائي إلى إدارة بصمته البيئية في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وأعربت عن قلقها إزاء عدم تصميم حلول تتعلق بالمساواة بين الجنسين في البرمجة وفي الحوار مع الشركاء، ودعت البرنامج الإنمائي إلى اتخاذ تدابير عملية لإعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في الخطة الجديدة.

13 - ورحبت مجموعة ثالثة من الوفود بالدرجة الملحوظة من أوجه الترابط والتكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفيما بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، على النحو المبين في خططها الاستراتيجية ومؤشراتها المشتركة الواردة في أطرها المتكاملة للنتائج والموارد، وهو ما من شأنه أن يساعد كثيرا على تدشين جيل جديد من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وأثنت الوفود على جهود المنظمات الرامية إلى تحديد مجالات التعاون المشترك ومواءمة مساهماتها مع النتائج التي تحققت بشكل جماعي، مما يجعل الصلات وأوجه التكامل شفافة وقابلة للقياس، ويساهم في جعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أقوى وأكثر فعالية. ودعت البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الاستفادة مما تتمتع به من مزايا نسبية من أجل التعاون المنسق والفعال على نطاق المنظومة وتقديم مساهمات خاصة بكل وكالة على حدة في تلبية الاحتياجات في الميدان، في ظل قيادة فعالة للمنسقين المقيمين، من أجل تحقيق نتائج جماعية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. ودعت المنظمات إلى رصد النتائج التي تحققت بشكل جماعي والإبلاغ عنها، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات وتمكين البيئات من تحقيق نتائج إنمائية طويلة الأجل من منظور شامل للمنظومة بأسرها، استنادا إلى نهج الاستفادة من المزايا النسبية لزيادة الاتساق والكفاءة والفعالية.

14 - وأقرت مجموعة رابعة من الوفود بأن الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 هي وثيقة مملوكة للوكالات لا تشمل جميع شواغل وأولويات الدول الأعضاء، ولكنها شددت على أن الخطة هي بمثابة إطار عالمي من شأنه أن يمكن البرنامج الإنمائي من الوفاء بولايته على أفضل وجه ودعم البلدان في الوفاء باحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية. وشجعت البرنامج الإنمائي بشدة على العمل بالتعاون الوثيق مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى ومع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لمواءمة البرمجة مع أطر التعاون القطرية، بالتشاور الوثيق مع الحكومات الوطنية، بهدف الاستجابة للاحتياجات والأولويات القطرية على نحو ملائم.

15 - ورحبت وفود أخرى باستجابة البرنامج الإنمائي للأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وجهود التعافي وشجعت على مواصلة اتخاذ المبادرات الرامية إلى إيجاد فرص العمل، وتعزيز نظام الرعاية الصحية، وتشجيع البحوث والعلوم والتكنولوجيا، ومعالجة مواطن الضعف المحددة التي يعاني منها أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، وزيادة استخدام الخبراء المحليين في التدخلات المنفذة في إطار البرامج والمشاريع. ودعت الجهات المانحة والشركاء إلى معالجة مسألة الحصول على اللقاحات والإنصاف في توزيعها، والدعوة إلى اعتماد برامج البرنامج الإنمائي منظوراً يراعي خصوصيات النزاع ودعم هذا المنظور، وزيادة تمويل أهداف التنمية المستدامة، واعتماد نهج تعطي الأولوية للوقاية وتحقيق الاستقرار والتحول والاستدامة. ودعت الجهات المانحة والشركاء إلى النظر في زيادة التمويل دون التشدد في تخصيص الموارد لتمكين البرنامج الإنمائي من التمتع بالمرونة وقابلية التنبؤ اللازمتين لتنفيذ برامج لدعم بناء اقتصادات مزدهرة ومتحولة بنويماً لا يترك فيها أحد خلف الركب. وشددت على الأهمية الرئيسية للملكية والقيادة الوطنيتين في طلب المساعدة استناداً إلى الاحتياجات والأولويات الوطنية على النحو المحدد وطنياً.

16 - وردا على ذلك، قال مدير البرنامج الإنمائي إن الدروس المستفادة من وضع الخطط الاستراتيجية السابقة تبين قيمة إشراك الدول الأعضاء في مرحلة مبكرة من العملية. ولذلك، شرع البرنامج الإنمائي في وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، بالتعاون الوثيق مع الشركاء قبل أكثر من عام. وقد يسر ذلك الفهم المشترك للسياق الإنمائي العالمي السائد وأدى إلى تحديد الفرص المشتركة المتاحة للعمل. وتمخض هذا كله عن بروز أهمية القضاء على الفقر الذي قال إنه ما زال يشكل جوهر عمل البرنامج الإنمائي ونقطة ارتكاز خطته الاستراتيجية الجديدة، جنبا إلى جنب مع التصدي لانعدام المساواة. وإدراكاً منه لأوجه القصور التي تشوب الاقتصادات التي تقوم على تقديم تسهيلات ضريبية تعم بالفائدة على الجميع، عمل البرنامج الإنمائي على نحو شامل من خلال النهج المتكاملة والرقمنة للتركيز على إيجاد فرص لكسب الرزق، وتمكين الناس من تطوير الأصول، وتيسير الوصول إلى الأسواق، وعمل بشكل وثيق في هذا الصدد مع الحكومات والقطاع الخاص. وبذلك استطاع البرنامج الإنمائي الربط بين هذه العناصر المختلفة وتحقيق نتائج متعددة في مكافحة الفقر.

17 - وأدمجت استجابة البرنامج الإنمائي الجارية لجائحة كوفيد-19 في الخطة الاستراتيجية الجديدة وركزت على مساعدة البلدان على الاستفادة من اللحظة الراهنة للانتقال إلى اقتصادات أكثر استيعاباً للجميع وأكثر مراعاة للبيئة ويغلب عليها الطابع الرقمي. وكان ضمان الحصول على اللقاحات في صميم تلك الأنشطة. وقد تعاون البرنامج الإنمائي مع جامعة أوكسفورد ومنظمة الصحة العالمية لإنشاء لوحة متابعة للتوزيع المنصف للقاحات، بهدف توضيح الآثار والتكاليف المترتبة على عدم تطعيم البلايين من الناس. وكان لهذه النهج القائمة على البيانات دور أساسي في العمل الابتكاري الذي يقوم به البرنامج الإنمائي لاستكشاف الطاقات الكامنة التي ينطوي عليها كل من العلم التشاركي والاستعانة بمجموعة كبيرة من مصادر خارجية لإشراك الناس في عملية التنمية وتحفيز نهج التنمية الشاملة الذي يأخذ به البرنامج الإنمائي. ومحور هذا هو الاستثمار الكبير الذي يقوم به البرنامج في مجال الرقمنة، حيث عمل مع الشركاء على وضع نهج إنمائي للرقمنة يركز على تصميم النظم الإيكولوجية الرقمية وضمان الاستعداد الرقمي على المستوى القطري لمعالجة الأولويات الإنمائية الوطنية.

18 - وفيما يتعلق بتعبئة الأموال والتمويل، قال مدير البرنامج الإنمائي إن البرنامج شهد تحولات كبيرة في عام 2020. وشمل ذلك زيادة غير متوقعة في التمويل الأساسي وزيادة بنسبة 43 في المائة في

المساهمات الحكومية المقدمة من البلدان المستفيدة من البرامج في التمويل غير الأساسي. وظل البرنامج الإنمائي يركز على إشراك الدول الأعضاء لوضع المنظمة على مسار تمويلي أكثر استراتيجية وزيادة اهتمام الشركاء بـ "الحملة الأساسية" للبرنامج الإنمائي. وشمل ذلك ضمان فهم الجهات الشريكة والكيانات المكونة لها لعرض القيمة المضافة الذي يقدمه البرنامج الإنمائي وحفز نشر خطاب إيجابي بشأن تعددية الأطراف يصفها بالفعالية والكفاءة، وهو ما يؤدي بالتالي إلى مكافحة التصورات الخاطئة وتشجيع الاستثمارات في الأمم المتحدة. ومحور ارتكاز هذه الجهود هو تحسين فهم نقاط القوة والمزايا النسبية التي يتمتع بها البرنامج الإنمائي، التي اعترفت بها الدول الأعضاء في الخطة الاستراتيجية الجديدة، وهي تستند إلى نهج وحلول متكاملة لتحديات مثل تغير المناخ والحد من الفقر والاقتصاد الأزرق، بما يتماشى تماما مع إصلاح الأمم المتحدة ومبادئ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2020. وأكد مدير البرنامج من جديد أن البرنامج الإنمائي ملتزم بالترتيبات والنتائج المشتركة، وشدد في الوقت نفسه على أهمية أن يكون توجه البرنامج استراتيجيا ووثيق الصلة بالسياق في بيئة تتسم بضيق الموارد. وهذا يعني مواصلة إقامة شراكات محددة الهدف على المستوى القطري مع المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي استثمر فيها البرنامج الإنمائي استثمارا كبيرا. ولذا فعند النظر في التقدم المحرز من خلال الترتيبات والنتائج المشتركة، من المهم أن تؤخذ هذه المبادرات المحددة الهدف بعين الاعتبار بقدر أكبر نظرا لأنها أكثر قابلية للتتبع والقياس.

19 - وأكد المدير أن معايير الأمم المتحدة وقيمتها تشكل جزءا لا يتجزأ من ولاية البرنامج الإنمائي. وسيتعاون البرنامج دائما مع الشركاء استنادا إلى مبادئ حقوق الإنسان والحوكمة المجسدة في الميثاق، مع الالتزام التام بمعالجة أولويات واحتياجات البلدان المحددة وطنيا من خلال الشراكة. وكجزء من ذلك، ظل الإنصاف بين الجنسين أولوية قصوى، على النحو الوارد في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025. ونفذ البرنامج الإنمائي، طوال عمله ومن خلال تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، برامج تضمنت استثمارات صريحة وضمنية في الإنصاف بين الجنسين. ومع ذلك، فإن استثمارات البرنامج الإنمائي في هذا المجال أقل من المتوقع. وفي الخطة الاستراتيجية الجديدة، سيزيد البرنامج استثماراته في الإنصاف بين الجنسين، وسيواصل تعميم منظور الإنصاف بين الجنسين في جميع مراحل عملية البرمجة؛ ومن شأن نظام التخطيط المركزي للموارد الجديد أن يسمح للبرنامج الإنمائي بقياس أثر البرامج على الإنصاف بين الجنسين في مجالات من قبيل المناخ أو الحوكمة أو الرقمنة. ولتقليل بصمته البيئية، سيواصل البرنامج الإنمائي تنفيذ خطته للإدارة البيئية، بما في ذلك مبادرة مونشوت للتعاون مع البيئة، وهو في طريقه إلى تحقيق هدفه المتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 25 في المائة بحلول عام 2025 و 50 في المائة بحلول عام 2030.

20 - وعلى صعيد العمل الإنساني الأوسع نطاقاً، شدد مدير البرنامج على أهمية معالجة الحالات المعقدة في الميدان من خلال اتباع نهج شامل يتجاوز الركائز الثلاث للنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والتعلم من الخبرات المكتسبة في البيئات الضعيفة التي أصبح النزاع فيها متغيرا مهيما واختزلت فيها الاستجابة الدولية في مجموعة ضيقة من نقاط التواصل. وخلال الأزمة الحالية في أفغانستان وغيرها من الأزمات، يشكل البرنامج الإنمائي ومؤسسات الأمم المتحدة أحد الأصول الرئيسية لأنها أقامت بالفعل وجودا لا يستهان به في الميدان، ويمكنها، بدعم من المجتمع الدولي، أن تواصل عملها معا خلال الفترة الانتقالية المقبلة.

21 - وأكد مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للبرنامج الإنمائي، أن الأفرقة الوطنية للبرنامج الإنمائي، تم نشرها بالكامل في الميدان، استجابة للأزمة في أفغانستان، وهي تواصل العمل عن كثب مع الشركاء من المجتمع المدني والمتعاقدين المحليين. وسيواصل البرنامج الإنمائي فريقاً دولياً للدعم بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. وتحسباً للأزمة الوشيكة، تحول البرنامج الإنمائي إلى التركيز على ثنائي حافظات قائمة على المناطق ومحددة جغرافياً وتركز على الخدمات الأساسية، يعمل من خلالها في حيز أضيق لتنفيذ العمليات في جميع أنحاء البلد، وإن تركز عمله في العاصمة كابول بصفة أساسية. وركزت أنشطة البرنامج الإنمائي، إلى جانب مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة، على سبل كسب الرزق، استناداً إلى العوامل المحركة للتشرد، والضعف الشديد، بما في ذلك من خلال منظور الأمن البشري. ورحب البرنامج الإنمائي بطلب قيادته زمام المبادرة بشأن العوامل الاقتصادية المحركة وتحقيق الاستقرار والانتعاش المبكر. وباستخدام طريقة التنفيذ المباشر، سيكون البرنامج الإنمائي أكثر قدرة على إبلاغ الدول الأعضاء عن أنشطته في البلد.

22 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 14/2021 بشأن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025.

ثالثاً - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

23 - عرض مدير مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 (DP/2021/29)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن خطة الموارد المتكاملة للبرنامج الإنمائي وتقديرات ميزانيته المتكاملة للفترة 2022-2025 (DP/2021/30).

24 - ولم تبد الوفود أي تعليقات على هذا البند.

25 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 15/2021 بشأن خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025.

رابعاً - الحوار المنظم بشأن التمويل

26 - قدم مدير مكتب العلاقات الخارجية والتوعية بالبرنامج الإنمائي تقريراً عن الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021 (DP/2021/31) ومرفقاته (المرفق 1: الاستعراض السنوي المفصل للوضع المالي لعام 2020، والمرفق 2: التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل). وطُرح أيضاً الاستعراض السنوي للحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لعام 2020 (DP/2021/32).

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021

27 - رحب أحد الوفود بالتحسينات التي أدخلت على التقرير والنهج المنسق الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهو ما دُخر بالمعلومات واتسم بالفعالية. وأعرب الوفد عن تأييده لدعوة البرنامج الإنمائي إلى زيادة

إجمالية في تمويل الموارد الأساسية لبلوغ هدف الـ 30 في المائة (من 13 في المائة). وإذ نوه الوفد بأن البرنامج الإنمائي يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق هدفه المتمثل في تحقيق الكفاءة الإدارية على مدى أربع سنوات وهو 7,33 في المائة، وإذ نوه بأن تحقيق ذلك الهدف يترجم إلى زيادة في إنجاز البرامج مع خفض النفقات المؤسسية، شجع البرنامج الإنمائي على مواصلة تركيزه على نسبة كفاءة الإدارة. وطلب الوضوح والتفاصيل بشأن توزيع التكاليف التي تكبدها البرنامج الإنمائي من أجل تنسيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين، وما إذا كانت النسبة المئوية الحالية ستظل على حالها من الآن فصاعداً.

الاستعراض السنوي للحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لعام 2020

28 - شدد أحد الوفود على الدور الفريد لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في تعبئة التمويل اللازم لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك في جميع مراحل مواجهة جائحة كوفيد-19، والتصدي لتغير المناخ. وأعرب عن تأييده القوي لزيادة الموارد الأساسية للصندوق وتحقيق نسبة أفضل بين الموارد الأساسية وغير الأساسية لضمان تمتع الصندوق بالمرونة اللازمة للوفاء بولايته، والاضطلاع بدوره في مساعدة الشركاء والبلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورحب الوفد بالأداء القوي للصندوق في مجال أدوات التمويل الابتكاري، مما يدل على أن الصندوق لا يزال صالحاً للغرض المنشود، وأنه استخدم الموارد النادرة استخداماً فعالاً، واستفاد من رأس المال الخاص المحلي والدولي من أجل التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. وإذ ينوه الوفد بالدعوة إلى أن يكون الصندوق طموحاً في إطاره الاستراتيجي للفترة 2020-2025، وأن يركز على مزاياه النسبية الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بالإدماج المالي، شجع الصندوق على وضع خطة تسمح لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وغيرها من الجهات الفاعلة بالشراكة مع الصندوق والاستفادة من قدراته التمويلية الابتكارية لتعزيز أثر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أقل البلدان نمواً، وتشجيعها على ذلك. ورحب الوفد بالحوار المستمر والمتعمق مع الصندوق بشأن تمويل إطاره الاستراتيجي المقبل، بما في ذلك التحول في التركيز من الموارد المخصصة بدرجة كبيرة إلى موارد أكثر انتظاماً ومرونة.

29 - وردا على ذلك، رحبت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والتوعية بالبرنامج الإنمائي بالدعم الذي أعرب عنه من أجل توفير تمويل أساسي أكثر مرونة يحتاجه البرنامج الإنمائي لتحقيق هدفه البالغ 30 في المائة. وقالت إن البرنامج الإنمائي يعترف بإلقاء نظرة فاحصة على نموذج التمويل المخصص لتنسيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكان البرنامج الإنمائي قد أدرك في وقت مبكر أن رسوم تمويل نظام المنسقين المقيمين والبالغة 1 في المئة ستتحمل تكاليف إدارية عالية. ولمعادلة هذه الحالة، كان البرنامج الإنمائي، وسيظل، يبذل قصارى جهده لتوجيه الموارد إلى البرمجة.

30 - وردا على استفسار، أبرز كبير الموظفين الماليين في البرنامج الإنمائي أن التكاليف الإدارية المرتفعة لإدارة رسوم تمويل نظام المنسقين المقيمين والبالغة 1 في المائة كانت إلى حد كبير نتيجة لتكاليف الموظفين المتكبدة عند إدارة المساهمات المحصلة على صعيد المقر والمستويين الإقليمي والقطري ثم إعادة توجيهها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

31 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار رقم 16/2021 بشأن الحوار المنظم حول تمويل البرنامج الإنمائي.

خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

- 32 - قدم المدير المعاون للبرنامج الإنمائي لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية لإريتريا، وألبانيا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وجزر القمر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، وغواتيمالا، والكاميرون، ومدغشقر؛ والتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للجبل الأسود، وجنوب السودان، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغامبيا، والمغرب، والنيجر؛ والتمديد الأول لمدة سنتين للبرنامج القطري لجيبوتي؛ والموافقة على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرامج القطريين للبنان وليبيا.
- 33 - وبالمقابل، قدّم المديرين الإقليميين لأفريقيا، وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ، تفاصيل من المنظورات الإقليمية.
- 34 - ووافق المجلس التنفيذي، وفقا لمقرره 7/2014، على وثائق البرامج القطرية لبوتسوانا (DP/DCP/BWA/3)، والكاميرون (DP/DCP/CMR/4)، وجزر القمر (DP/DCP/COM/3)، وإريتريا (DP/DCP/ERI/4)، ومدغشقر (DP/DCP/MDG/4)، وزمبابوي (DP/DCP/ZWE/4)، وبنغلاديش (DP/DCP/BGD/4)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/DCP/LAO/4)، وألبانيا (DP/DCP/ALB/3)، وغواتيمالا (DP/DCP/GTM/4).
- 35 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديدات الأولى لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للجبل الأسود، وجنوب السودان، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغامبيا، والمغرب، والنيجر، على نحو ما وافق عليه مدير البرنامج، وعلى النحو الوارد في الوثيقة DP/2021/23.
- 36 - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الأول لمدة سنتين للبرنامج القطري لجيبوتي، والتمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرامج القطريين للبنان وليبيا، على النحو المعروض في الوثيقة DP/2021/23.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سادسا - الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022-2025

- 37 - شددت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ملاحظاتها الافتتاحية (المتاحة على موقع الصندوق على الإنترنت) على أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للصندوق للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2021/8) خطة طموحة، على نحو ما دعت إليه الحاجة الملحة في الوقت الراهن. ومن المهم التعجيل بالتقدم المحرز نحو برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لأن الأحداث الأخيرة قد أظهرت كيف يمكن فقدان المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مواجهة الأزمة، حيث ألحقت جائحة كوفيد-19 خسائر فادحة بالنساء والفتيات والشباب والمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا. وقد ركز الصندوق على الاستثمار في الصحة وتنظيم الأسرة والتعليم من أجل مستقبل أفضل يستند إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وظل الصندوق يعمل جاهدا على حماية وتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، ومكافحة العنف الجنساني، ومساعدة البلدان على سد الفجوات في البيانات من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة. وبهذه الطريقة، أسهم في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للاتجاهات الناشئة، بما في ذلك التحولات الديمغرافية، والهجرة، وتزايد أوجه عدم المساواة، وخطر تغير المناخ. واعترافا بتلك التحديات ومن أجل التصدي لها، وضع الصندوق خطته

الاستراتيجية الجديدة. وتَصَلِّ المرفقات المصاحبة كيف يعتزم الصندوق رصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه، ونظرية التغيير التي تستند إليها الخطة، ونموذج سير الأعمال المنقح، والبرامج العالمية والإقليمية التي تدعم عمل الصندوق سعياً إلى تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية. وساعد أعضاء المجلس التنفيذي والدول الأعضاء في المشاركة في وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة، التي سيتم تفعيلها بما يتماشى مع السياسات الوطنية ومبدأ الملكية الوطنية من خلال وثائق البرامج القطرية للصندوق.

38 - وقالت المديرية التنفيذية إنه على الرغم من المكاسب الملحوظة، لا يزال التقدم المحرز بطيئاً جداً في الوفاء بخطة عام 2030. ولا تزال جائحة كوفيد-19 تشكل تهديداً متقشياً للتنمية المستدامة. وكانت الخطة الاستراتيجية الجديدة بمثابة دعوة إلى العمل لإنهاء عمل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق النتائج التحويلية الثلاث. وقد استندت الخطة الجديدة إلى الدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية السابقة للفترة 2018-2021، والالتزامات الوطنية الطوعية التي تم التعهد بها خلال الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والتصدي لجائحة كوفيد-19. وفي الخطة الجديدة، سيقوم الصندوق بما يلي: (أ) إعطاء الأولوية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، مع التركيز على من هم أشد تخلفاً عن الركب؛ (ب) تكثيف الشراكات، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية ووسائل الإعلام، والشراكات من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ج) الانتقال من منح الأموال إلى تمويل التنمية؛ (د) تكثيف الجهود الرامية إلى تحويل هياكل السلطة غير المتكافئة بين الجنسين والمعايير الاجتماعية الضارة وزيادة إشراك الرجال والفتيان في هذا الجهد؛ (هـ) تعميم بناء القدرة على الصمود والتكيف وضمان التكامل بين الجهود الإنمائية والإنسانية والمستجيبة للسلام، بما يتماشى مع مزاياه النسبية؛ (و) إعطاء الأولوية الاستراتيجية للبلدان ذات الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، وفي بعض الحالات، ذات الاحتياجات الفريدة.

39 - وأكدت المديرية التنفيذية التزام الصندوق بإصلاح الأمم المتحدة وفقاً للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2020 لضمان تقديم دعم متسق وفعال للدول الأعضاء. وسيواصل الصندوق العمل على جميع المستويات لتعزيز التعاون بين الوكالات والمساهمة بخبراته في تعزيز النتائج البرنامجية. وركز على المساءلة المشتركة لضمان أن تكون البرامج القطرية مستمدة من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسيواصل الصندوق العمل على زيادة استخدام العمليات التجارية المشتركة من أجل إنجاز الأنشطة التنفيذية الجماعية على نحو أكثر كفاءة.

40 - وعلى الصعيد الداخلي، واصل الصندوق إعادة تنشيط نفسه وصورته وتحوله ليصبح أكثر سرعة ومرونة وابتكاراً، بينما يعمل على الحد من بصمته البيئية وتوسيع نطاق شراكاته لتلبية الطلبات الناشئة، ومن ثم جذب موظفين ذوي كفاءة عالية والاحتفاظ بهم. وكان الابتكار والرقمنة من المعجلات الرئيسية التي أدت إلى تحقيق النتائج التحويلية الثلاث وسد الفجوة الرقمية الجنسانية. وشمل ذلك تقديم إمدادات عالية الجودة بفعالية وكفاءة. وستساعد الوحدة الجديدة لإدارة سلسلة الإمداد الصندوق على الاضطلاع بدوره القيادي في ضمان أمن سلع الصحة الإنجابية. وعلى الصعيد الإنساني، ظل الصندوق منخرطاً بصورة عميقة. وسيواصل تقديم خدماته في أفغانستان والدفاع عن الحقوق التي حصلت عليها النساء والفتيات الأفغانيات بشق الأنفس، وضمان وصول الجميع إلى خدمات الصحة الإنجابية ولوازمها. وقدم الصندوق مساعدات إنسانية مماثلة في إثيوبيا ولبنان وميانمار وهايتي ونحو 60 بلداً آخر من البلدان التي تتفاقم فيها الأزمات حول العالم.

41 - وقالت المديرية التنفيذية إن الصندوق تجاوز أهدافه المتصلة بالموارد خلال السنوات الأربع الماضية. ومع ذلك، كانت توقعات الموارد للفترة المتبقية من عام 2021 متباينة. ويضر تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية ببرنامج الإمدادات التابع للصندوق. ومن المتوقع أن تكون توقعات الموارد الأساسية للفترة 2021-2022 أقل بنسبة 2 في المائة عما كانت عليه في عام 2020. ورغم أن التمويل المشترك قد انخفض قليلاً، فقد ظل يشكل الحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات؛ وخصص أكثر من 40 في المائة منها للعمل الإنساني هذا العام. وتساعد حملة العطاء الفردي للصندوق على تحفيز التمويل، في حين أن المساهمات الأساسية المتسقة التي يمكن التنبؤ بها تظل الهدف الأسمى. والصندوق عازم على العمل مع الشركاء لسد الفجوة التمويلية، ودعا المجلس إلى دعمه في تشجيع الدول الأعضاء على زيادة تمويلها للصندوق. وأكدت المديرية التنفيذية أن الصندوق ملتزم بتوسيع نطاق الحوار المفتوح بشأن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

42 - وأثنت الوفود على الصندوق لإجراء عملية التشاور والحوار الشفافين والشاملين مع أعضاء المجلس والمجموعات الإقليمية عند وضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، التي وُصفت بأنها مفصلة وشاملة وطموحة واستشرافية. وأيد أعضاء المجلس بقوة الخطة الاستراتيجية الجديدة، ودعوا جميع الأعضاء إلى أن يحذوا حذوها. وأعربت الوفود عن تأييدها لبرنامج التحول الذي يضطلع به الصندوق لجعله صالحاً للغرض المنشود وسريعاً ومرناً وابتكارياً في تنفيذ البرامج وفي عدم ترك أحد خلف الركب، وأيدت مساعي الصندوق الرامية إلى توسيع قاعدة مانحيه وشراكاته. وأثنت على المديرية التنفيذية وموظفي الصندوق على الصعيد العالمي لما أبدوه من عزم على تنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة 2018-2021 والتقدم الذي أحرزوه فيها على الرغم من التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19.

43 - وأعرب أحد الوفود، متحدثاً باسم مكتب المجلس، عن تقديره لأن الصندوق قد عكس الدروس الاستراتيجية المستفادة من الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة 2018-2021، من أجل تحقيق النتائج التحويلية الثلاث، وشجع الصندوق على مواصلة استخلاص الدروس من أثر جائحة كوفيد-19 على تحقيق النتائج التحويلية الثلاث أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025. ودعا الصندوق إلى مواصلة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل مراجعة الحسابات والميزانية مع تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية وقدراته الرقابية.

44 - ورحبت مجموعة من أربعة وفود ترحيباً شديداً بالأساس القائم على الحقوق للخطة الاستراتيجية الجديدة، وشددت على أن ولاية الصندوق تقع على عاتقها مسؤولية النهوض بحقوق الإنسان الممنوحة لجميع النساء والفتيات، ولا سيما صحتهم وحقوقهن الجنسية والإنجابية، وأعربت عن تأييدها القوي لعزم الصندوق على تعزيز عمله المعياري في جميع البلدان التي يوجد فيها. وأعربت المجموعة عن تأييدها لنهج المنظمة المتميز من أجل تحديد أولويات الدعم المقدم للبلدان التي كانت أكثر تخلفاً عن الركب من غيرها في تحقيق النتائج التحويلية الثلاث. وشددت على أن النتائج التحويلية الثلاث لا يمكن تحقيقها بدون تدخلات إنسانية فعالة، وأن الصندوق في وضع جيد يسمح له بسد الفجوة بين التنمية والعمل الإنساني. ولذلك، فإنها تؤيد زيادة الاستثمار في قدرات الصندوق على الاستجابة للحالات الإنسانية.

45 - وأكدت مجموعة من الوفود تمثل مناطق مختلفة أن الخطة الاستراتيجية هي وثيقة مملوكة للوكالات، ورغم أنها قد لا تشمل جميع شواغل وأولويات مختلف الدول الأعضاء، فهي بمثابة إطار عالمي من شأنه أن يمكن الصندوق من الوفاء بولايته على أفضل وجه ودعم البلدان في الوفاء باحتياجاتها

وأولوياتها الإنمائية الوطنية. وشجع الفريق الصندوق بقوة على العمل بالتعاون الوثيق مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمواءمة برامجهم مع أطر التعاون، بالتشاور الوثيق مع الحكومات، من أجل الاستجابة على نحو ملائم للاحتياجات والأولويات الوطنية.

46 - وأثنت مجموعة أخرى من الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحديد مجالات المشاركة المشتركة ولمواءمة مساهماتها في النتائج التي تحققت بشكل جماعي، مما جعل الصلات والتكاملات واضحة وقابلة للقياس، وساهمت في إقامة منظومة إنمائية للأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية. ودعا الفريق المنظمات الأربع إلى الاستفادة من مزاياها النسبية من أجل تنسيق التعاون الفعال على نطاق المنظومة من خلال مساهماتها الخاصة بالوكالات لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج في ظل التنسيق الفعال للمنسق المقيم وتحت قيادته لتحقيق نتائج جماعية على نحو أكثر فعالية وكفاءة. وتوقع من المنظمات الأربع، في ضوء مؤشراتها المشتركة والمتكاملة، أن ترصد النتائج التي تحققت بشكل جماعي وتبلغ عنها، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات وتمكين البيئات المؤاتية من تحقيق نتائج إنمائية طويلة الأجل من منظور المنظومة بأسرها، استناداً إلى مفهوم الاستفادة من المزايا النسبية لزيادة الاتساق والكفاءة والفعالية. ودعا الفريق المنظمات الأربع إلى استخدام استعراض منتصف المدة لخططها الاستراتيجية من أجل تقييم طرائق الشراكة والمساهمات الخاصة بالوكالات وتعديلها في مجالات المشاركة المشتركة.

47 - وفي مداخلات أخرى، شددت الوفود على أنه ينبغي للصندوق في الخطة الاستراتيجية الجديدة أن يعطي الأولوية للجوانب الحاسمة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مثل النساء والأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع، واستراتيجيات القدرة على الصمود، والتنمية المستدامة، والإمام بالقراءة والكتابة والتعليم، وضمان الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، وتحسين صحة الأم، والحد من وفيات الأمومة التي يمكن الوقاية منها. وأعرب عن القلق إزاء استخدام عدة مصطلحات غير توافقية في الخطة الاستراتيجية الجديدة. وشددت الوفود على أهمية تعددية الأطراف وإظهار روح التضامن والتعاون بشكل كامل، من خلال الدعم المشترك لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التكيف بشكل أفضل مع الوضع الناجم عن جائحة كوفيد-19.

48 - ورحبت وفود أخرى بنهج دورة حياة الصندوق، الذي توافقت مع الاتجاهات الديمغرافية داخل البلدان. وأقرت بأهمية اعتبار الهجرة واللجوء واللاجئين والتشريد من بين العوامل السبعة التي لا تترك أحداً خلف الركب. وأعربت عن تقديرها لتحول الخطة الاستراتيجية الجديدة لتشمل قضايا الصحة العقلية والرقمنة وتغير المناخ والتطورات الديمغرافية وتوفير معلومات وخدمات شاملة عالية الجودة عن الصحة الجنسية والإنجابية كجزء من التغطية الصحية الشاملة. وجرى التشديد على أن الصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، حق من حقوق الإنسان، وأن تحقيق التغطية الصحية الشاملة أمر أساسي لحماية صحة جميع الناس وضمان الأمن البشري. وكانت هناك دعوات إلى النفاذ الشامل للقاحات كوفيد-19. ودعا وفد الصندوق إلى مواصلة التصدي للتنمية السكانية، مع مراعاة التغيرات الثقافية والديمغرافية، بما في ذلك انخفاض معدلات الولادات وشيخوخة السكان. ورحب بالخطة الرامية إلى تعزيز العمل الإنساني الذي يضطلع به الصندوق وتوسيع نطاق استجابته الإنسانية، بما في ذلك وضع الصندوق بوصفه الوكالة الرائدة لتنسيق العنف الجنساني، ومناصرها للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وأقر بالدور الأساسي الذي تؤديه إمدادات الصندوق في البيئات الإنسانية من أجل حماية الفئات الأكثر ضعفاً.

49 - وردا على ذلك، قالت المديرية التنفيذية للصندوق إن استراتيجيته الجديدة بشأن السكان ستساعد الصندوق على تنمية المواهب، وبناء سلالم وظيفية للنهوض بالموظفين والمساعدة في الاحتفاظ بهم. وستدعو شعبة الموارد البشرية الموظفين إلى تقديم مدخلات واقتراحات بشأن كيفية العمل في بيئة العمل الجديدة التي تتطلبها جائحة كوفيد-19. وسيظل الصندوق طوال هذا الجهد نصيرا للتنوع لأنه يعزز دعمه الميداني وبرامجه في السياقات الهشة في ضوء الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 حتى يتمكن من مواصلة ضمان تقديم الخدمات "في مراحلها الأخيرة" والتوزيع العادل لأدوية الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية، بما في ذلك من خلال تحسين التنبؤ. وكانت إصلاحات الأمم المتحدة أحد الأصول الرئيسية في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وهي أساسية في مساعدة الصندوق على أن يظل طموحا في مواجهة جائحة كوفيد-19. وشارك الصندوق بنشاط مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لوضع مؤشرات مشتركة تتماشى تماما مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2020. ومن شأن ذلك أن يساعد الصندوق على تحقيق النتائج والترويج لها، وأن يعطي رؤية واضحة، ويدافع عن أعماله، وبالتالي يساعده على توسيع قاعدة مانحيه.

50 - وقالت المديرية التنفيذية إن الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2022-2025 هي إطار البرمجة الشاملة، وتعطي الصندوق المرونة اللازمة للعمل تحت توجيه الأولويات الوطنية. وتهدف الخطة الجديدة إلى تجسيد مختلف احتياجات وأولويات أعضاء المجلس. وفي حين أن المعايير التشغيلية للخطة الاستراتيجية الجديدة لا تشكل لغة متفق عليها، فإنها ستمتشي دائما مع مبادئ الملكية الوطنية وستعكس في وثائق البرامج القطرية على النحو المحدد والمتفق عليه وطنيا. وكان مبدأ ضمان "عدم ترك أحد خلف الركب" محوريا في الخطة الجديدة، ويعكس اتجاها ديمغرافيا ديناميكيا ضخما للسكان حدده الأمين العام باعتباره أحد نقاط النفوذ المحتملة الكبيرة نحو خطة عام 2030. ووفرت النتائج التحليلية الثلاث تركيزا واضحا، وساعدت على تحديد الفئات السكانية الضعيفة، وسمحت للصندوق بالعمل معهم على أساس احتياجاتهم. وبالمثل، كشف الاستثمار في البيانات المصنفة عن الأشخاص المعرضين لخطر التخلف عن الركب، وساعد الصندوق على وضع خدماته ولوازمه في الميدان مسبقا على نحو سريع وعند الحاجة. وعلاوة على ذلك، ساعد عمل الصندوق على تعزيز نظم الإنذار المبكر الوطنية، إلى جانب شركائه، على معالجة الأثر غير المتناسب للتفاوتات المترتب على النساء والفتيات والفئات السكانية الضعيفة. ومن منظور تغير المناخ، تضمنت الخطة الاستراتيجية الجديدة اقتراحا قيما لمعالجة الأثر المناخي على النساء والفتيات والشباب والصحة الجنسية والإنجابية، وفي نهاية المطاف لبناء نظم صحية مرنة تعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية في وضع نظم الإنذار المبكر والعمل المبكر، ومع منظمات الأمم المتحدة الأخرى بشأن التكيف مع التغير المناخي. وسيشارك الصندوق بنشاط في مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وجولة الدوحة الإنمائية لتعميم المنظور الجنساني ومنظور الصحة الجنسية والإنجابية.

51 - ولاحظت المديرية التنفيذية أن الصندوق يتبع نهجا مرنا ومصمما خصيصا إزاء ارتباطاته مع البلدان. وعمل في بيئات عالية الخصوبة توفر خدمات ولوازم الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وتساعد البلدان على جني فوائد العائد الديمغرافي. وساعدت أيضا البلدان ذات المجتمعات المتقدمة في السن. ولمعالجة الخصائص الديمغرافية للشيوخ، تقود المكاتب الإقليمية برامج قوية لدعم كبار السن. وشمل ذلك إطلاق برامج منخفضة الخصوبة في عام 2016، وافتتاح مكتب مخصص في سيول في عام 2020 لبرنامج العالمي المعني بالشيوخ وانخفاض الخصوبة، بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية

وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، كجزء من عقد الأمم المتحدة للشيوخوخة الصحية، للفترة 2021-2030. وما زال الصندوق ملتزماً، في جميع مجالات عمله، بالوفاء بأساليب قابلة للقياس الكمي؛ وأقر بسياسة "عدم التسامح إطلاقاً" مع جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وقد زاد الصندوق وتيرة مشاركته في البلدان، خلال بطولة اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، لوضع رؤيته الاستراتيجية من أجل إنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

52 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 17/2021 بشأن الخطة الاستراتيجية للصندوق، للفترة 2022-2025.

53 - وبعد اعتماد القرار 17/2021، أعرب أحد الوفود بقوة عن موقفه بأنه لا يعتبر الخطة الاستراتيجية للصندوق، للفترة 2022-2025، وثيقة يتم التفاوض بشأنها لأنها تتضمن عدداً من الشروط غير المتفق عليها دولياً. وشدد الوفد على أن موافقته على اعتماد القرار بشأن البند 6 لا تعني قبوله الشروط الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، التي قال إنها غير متفق عليها دولياً ولا تتفق مع قوانينه وأنظمتها الوطنية.

سابعاً - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

54 - عرضت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2021/9) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الميزانية المتكاملة للصندوق للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2021/12). وأشارت في ملاحظاتها إلى أن الميزانية المتكاملة الجديدة تتسق تماماً مع التركيز الاستراتيجي للصندوق على تحقيق النتائج التحويلية الثلاث بحلول عام 2030، وهي تستند إلى بيانات وأدلة سكانية عالية الجودة. ويسبب جائحة كوفيد-19، تتسم الميزانية المتكاملة بقدر كبير من عدم اليقين بشأن العوامل التي تؤثر في عمل الصندوق. والصندوق، إذ يضع في اعتباره هذا التحدي، يسعى إلى وضع المسار الاستراتيجي لمدة أربع سنوات مع البقاء على أهبة الاستعداد والوعي بأن تصحيح ذلك المسار قد يكون ضرورياً. ونتيجة لذلك، كانت التوقعات المتحفظة المتعلقة بالإيرادات والتي تقوم عليها الميزانية المتكاملة متسمة قصداً بالحذر، ومع ذلك فهي تجسد طموحات الخطة الاستراتيجية الجديدة. فتلك التوقعات أخذت في الاعتبار إعلان إحدى الجهات المانحة الرئيسية عن تخفيضات في التمويل، فضلاً عن إعادة مشاركة جهة مانحة رئيسية أخرى. ويعمل الصندوق بجدّ على اجتذاب التبرعات في عدة مجالات، من بينها صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي، والتمويل من المؤسسات المالية الدولية، مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص.

55 - وقالت المديرية التنفيذية إن حصة الأسد من موارد الميزانية المتكاملة ستخصص للبرامج دعماً لتحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية ونواتجها. وتُقدَّر الميزانية الإجمالية المؤسسية بمبلغ قدره 839,9 مليون دولار. وعلى الرغم من أن هذا المبلغ يمثل زيادة مقارنة بمبلغ الميزانية المؤسسية لاستعراض منتصف المدة وقدره 756,2 مليون دولار، فإن نسبة الموارد المستخدمة في الميزانية المؤسسية إلى مجموع الموارد ستتناقص من 17,7 في المائة إلى 16,2 في المائة، مما يتيح المزيد من الموارد لتنفيذ البرامج. وتشمل مجالات الاستثمار الاستراتيجية الرئيسية القيادة الميدانية والدعم العملي، والاستثمارات في برنامج العطاء الفردي، وتعزيز إدارة الموارد البشرية وإضفاء الصبغة المركزية عليها، وإقامة شراكات بين الشركات وتعبئة

الموارد، واستمرار الاستثمارات في مهام الرقابة المستقلة. وتتوقع الميزانية المؤسسية تخفيضات على مدى أربع سنوات، ناجمة عن جملة أمور منها المشروع التحويلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإعادة تصنيف التكاليف، وأوجه الكفاءة التشغيلية. وتتوخى الميزانية المتكاملة إنفاق نسبة قدرها 88 في المائة من مجموع الموارد في الميدان خلال الفترة 2022-2025. وأعربت المديرية التنفيذية عن شكرها للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تقريرها، وأشارت إلى أن معظم التقارير الموصى بها قد قُدمت بالفعل إلى المجلس التنفيذي، وإن تم ذلك في وثائق مستقلة. وناشدت أعضاء المجلس أن يحققوا طموحات الخطة الاستراتيجية الجديدة، على النحو المبين في الميزانية المتكاملة. وشجعت جميع الجهات الشريكة على المساهمة بالتمويل الأساسي المتعدد السنوات، وهو آلية التمويل الوحيدة المتاحة للصندوق المتسمة بالمرونة والمستجيبة تماما لاحتياجاته.

56 - وفي المداخلة الوحيدة، أيد أحد الوفود مخصصات الموارد المقررة للصندوق ونداءه لزيادة التبرعات المرصودة للموارد العادية. وطلب الوفد توضيحات بشأن الكيفية التي احتسب بها الصندوق الزيادة البالغة 5 في المائة في مخصصات أنشطة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، واستفسر عن الوفورات في التكاليف المحتمل تحقيقها من إصلاح الأمم المتحدة مستقبلا، وهي وفورات لم تدرج في الميزانية المتكاملة.

57 - وردا على ذلك، أوضحت المديرية التنفيذية للصندوق الطريقة التي توخاها الصندوق للقيام بإسقاطات للإيرادات خلال فترة الخطة الاستراتيجية 2022-2025، وزيادة المبلغ المتعلق باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وتسجل إسقاطات إيرادات الصندوق للفترة 2022-2025 زيادة، مقارنة بالفترة 2018-2021، ولكنها تشهد انخفاضا طفيفا بنسبة 0,3 في المائة، مقارنة بالمستويات الفعلية للفترة 2018-2021. ولذلك لم يتوقع الصندوق، من حيث المساهمات الفعلية، نمو في المساهمات للفترة 2022-2025. فعلى الرغم من أنه كان للجائحة والتخفيضات في الميزانية التي أجرتها الدول الأعضاء تأثير سلبي، فإن الصندوق لا يزال ملتزما باجتذاب التمويلات من طائفة من المصادر الجديدة. وشددت على أن الصندوق يسعى في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 إلى أن يكون طموحا وفي الوقت نفسه إلى أن يحقق وفورات في التكاليف وأن يتوخى الحذر بالنظر إلى أوجه عدم اليقين الناشئة عن جائحة كوفيد-19، والأزمة الاقتصادية المستمرة، والآثار الناجمة عن التخفيضات في التمويل. وفي هذا السياق، يولي الصندوق أولوية عليا للاستثمار في قدرات الموظفين على الخدمة، بما في ذلك في البيئات الإنسانية، من خلال استراتيجيته المتعلقة بالموارد البشرية، والشراكات، وبناء العلاقات، والتعلم القائم على البيانات.

58 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 18/2021 بشأن الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025.

ثامنا - الحوار المنظم بشأن التمويل

59 - عرضت نائبة المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) التقرير عن الحوار المنظم بشأن التمويل الذي أجراه الصندوق للفترة 2020-2021 (DP/FPA/2021/10)، والذي أعقبه عرض مفصل قدمه رئيس فرع تعبئة الموارد في الصندوق، وانصب فيه التركيز على الموارد اللازمة لتحقيق النتائج التحويلية الثلاث في إطار الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025.

60 - وفي المداخلة الوحيدة، رحب أحد الوفود بالصيغة المحسنة والنهج المنسق اللذين اتخذهما الصندوق في الإبلاغ عن الحوار المنظم بشأن التمويل. ولاحظ نجاح الصندوق عموماً في تحقيق أهداف الحوار المنظم بشأن التمويل وغاياته، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء الاتجاه العام لانخفاض المساهمات الأساسية داخل منظومة الأمم المتحدة وتناقص عدد المساهمين في الموارد العادية. كما شجع الوفد الصندوق على مواصلة جهوده لاجتذاب موارد أساسية. وأثنى أيضاً على قيام الصندوق بتصحيح مساره بغية الاستفادة من الدعم الكامل لهيكل التمويل القائم من أجل دعم التصدي لجائحة كوفيد-19 وشجع الصندوق على المثابرة في القيام بذلك. وأعرب الوفد عن تقديره لاستخدامه طرائق تمويل مرنة لتعبئة العمل الإنساني في الوقت المناسب في بداية الأزمات وفي الاستجابات لحالات الطوارئ التي تعاني من نقص في التمويل.

61 - وردا على ذلك، أبرزت نائبة المديرية التنفيذية للصندوق (الإدارة) الشواغل التي لا تزال تثار في الصندوق إزاء مستويات التمويل الأساسي، بما في ذلك الانخفاض الحاد في عدد الجهات المانحة للموارد العادية. فالصندوق يعمل بنشاط مع الدول الأعضاء وطائفة متنوعة من الجهات الشريكة لاجتذاب قاعدة تمويله وتوسيع نطاقها.

62 - وقال رئيس فرع تعبئة الموارد في الصندوق إن الصندوق يركز على التواصل مع الدول الأعضاء وجميع الجهات الشريكة بشأن أهمية التمويل الأساسي والأثر الفريد للموارد الأساسية في تحقيق النتائج في الميدان.

63 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 19/2021 المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

تاسعا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

64 - عرضت نائبة المديرية التنفيذية (البرامج) في بيانها إلى المجلس لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية لكل من ألبانيا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وجزر القمر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، وغواتيمالا، ومدغشقر؛ والتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية في كل من إيران، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغامبيا، والمغرب، ومنغوليا، والنيجر؛ والتمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية في كل من زامبيا، وطاجيكستان، ولبنان، وليبيا.

65 - وبالمقابل، قدم المديرون الإقليميون لآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تفاصيل من منظور إقليمي.

66 - وأقر المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره 7/2014، وثائق البرامج القطرية لكل من ألبانيا (DP/FPA/CPD/ALB/5)؛ وبنغلاديش (DP/FPA/CPD/BGD/10)؛ وبوتسوانا (DP/FPA/CPD/BWA/7)؛ وجزر القمر (DP/FPA/CPD/COM/7)؛ وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/FPA/CPD/LAO/7)؛ وزمبابوي (DP/FPA/CPD/ZWE/8)؛ وغواتيمالا (DP/FPA/CPD/GTM/8)؛ ومدغشقر (DP/FPA/CPD/MDG/8).

67 - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من زامبيا وطاجيكستان ولبنان وليبيا، وأحاط علماً بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة الذي وافقت عليه المديرية التنفيذية

للصندوق للبرامج القطرية لكل من إيران، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغامبيا، والمغرب، ومنغوليا، والنيجر، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2021/11.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

عاشرا - الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025

حادي عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

68 - قالت المديرية التنفيذية للمكتب في ملاحظاتها الافتتاحية (المتاحة على الموقع الشبكي للمكتب)، إن الخطة الاستراتيجية الجديدة للمكتب للفترة 2022-2025 تستجيب للحاجة الملحة إلى اتباع نهج جديدة وإلى إبداء طموح متجدد وإلى اتخاذ إجراءات قوية لتلبية الكم الهائل من الاحتياجات والمطالب الراهنة. فالخطة الجديدة تحدد طموحات المكتب في المساعدة على بناء مستقبل أفضل ودعم الأولويات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على نطاق واسع. وأكدت أن عمل المكتب يقوم على أساس الشراكات وأن المكتب عازم على البناء على نجاحاته حتى الآن لتحسين نوعية خدماته. وفتت الانتباه إلى العمل الذي يضطلع به المكتب بشأن جائحة كوفيد-19، والخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، وأهمية البنى التحتية ذات النوعية الجيدة، والمشتريات العامة، ومبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة والابتكار (المبادرة S3i)، وأولوياته التنظيمية، ونموذج أعماله.

69 - وأحيت المديرية التنفيذية ذكرى الزملاء الثمانية في المكتب الذين وافتهم المنية بسبب كوفيد-19. وأثنت على موظفي المكتب العاملين في جميع أنحاء العالم الذين وصلوا الاضطلاع بمهامهم في أوضاع بالغة الصعوبة ولا يمكن التنبؤ بها لمساعدة البلدان والمجتمعات المحلية - بتوفير البنى التحتية الصحية الحيوية وتعزيز النظم الصحية، وشراء الإمدادات والمعدات الطبية، ودعم تنفيذ عمليات التفقيح. فالمكتب مصمم على مضاعفة جهوده الرامية إلى التصدي للجائحة وأوجه عدم المساواة التي تفاقت بسببها. وقالت إن الخطة الاستراتيجية الجديدة هي مخطط للعمل ولها جذور راسخة في ولاية المكتب، والسياق العالمي الحالي، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويشمل ذلك الدروس المستفادة من حالات الطوارئ المتصلة بكوفيد-19 وتغير المناخ. وهي تركز على الكيفية التي يمكن بها للمكتب أن يدعم الأولويات الوطنية بصورة أفضل وأن يزيد من تعزيز القدرات الوطنية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها سد الفجوة التمويلية والحد من أوجه عدم المساواة. وثمة ثلاثة مجالات في صميم الخطة الاستراتيجية الجديدة، هي: البنى التحتية ذات النوعية الجيدة، وتحسين المشتريات العامة، والمبادرة S3i.

70 - وقالت المديرية التنفيذية إن البنى التحتية تتيح إمكانيات هائلة. فهي تساعد البلدان على العودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتسريع عملية التعافي من الجائحة. وفي مواجهة حالة الطوارئ المناخية، يجب أن تتسم البنى التحتية أكثر من أي وقت مضى بالاستدامة والمرونة وأن تكون شاملة للجميع. وسلطت الضوء على البحوث التعاونية التي أجراها المكتب مع جامعة أكسفورد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تأثير البنى التحتية في التصدي لتغير المناخ وفي تفعيل اتفاق باريس للمناخ. فحجم الإمكانيات عامل رئيسي في التنفيذ الناجح لخطة عام 2030، والمشتريات العامة تقوم بدور حيوي من خلال تسريع التحول إلى الاقتصادات المنخفضة

الكربون، والتعافي من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة، ومكافحة للفساد والحد من أوجه عدم المساواة. وعمل المكتب على دعم المؤسسات الوطنية والمحلية من أجل التصدي للفساد، وبناء خدمات عامة أفضل، والتعجيل بالتقدم صوب تحقيق الأهداف على نطاق واسع، وفي الوقت نفسه توفير ملايين الدولارات التي يمكن أن تُستثمر بدورها في الأولويات الوطنية. وشددت على أن زيادة استثمارات القطاع الخاص تكتسي أهمية بالغة في توسيع نطاق المبادرات، وهو تحد تواجهه المبادرة S3i. ومن خلال تيسير التمويل العام والخاص لمشاريع البنى التحتية الضخمة، واستثمارات المكتب الأولية حيثما تكون ضرورية، تساعد تلك المبادرة على تلبية الاحتياجات الوطنية الحرجة في مجالات الإسكان الميسور التكلفة والطاقة المتجددة والصحة.

71 - وقالت المديرية التنفيذية إن المكتب ملتزم في جميع أعماله بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنوع والإدماج ومساعدة الفئات الأكثر ضعفا. وأبرزت أن المكتب حقق التكافؤ بين الجنسين داخليا وهو ملتزم بتوسيع نهجه لتوسيع نطاق التنوع والإدماج. وستواصل الخطة الاستراتيجية الجديدة تعزيزنا لنموذج أعمالها للتمويل الذاتي، التركيز على الرقمنة لضمان تحسين النظم والعمليات إلى الحد الأقصى وملاءمتها للغرض. ومن شأن ذلك أن يدفع إلى تحقيق الكفاءة والشفافية في حين يواصل المكتب إدارة موارده المالية بحكمة، وفقا للاستعراض الذي أجرته مؤخرا للمكتب شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف.

72 - وعموما، أيد أعضاء المجلس بقوة الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، وأعربوا عن تقديرهم للمشاورات المكثفة التي نظمت مع الدول الأعضاء أثناء إعدادها. وأقروا بأن الخطة الجديدة تتماشى تماما مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 وجهود إصلاح الأمم المتحدة على نطاق أوسع. وكرروا تأكيد دعمهم لنموذج الأعمال التجارية الفريد للمكتب الذي يعتمد على التمويل الذاتي ويقوم على الطلب؛ وولايته في مجال البنى التحتية القادرة على مجابهة تغير المناخ، والمشتريات المستدامة، وإدارة المشاريع؛ وقدرته على مواجهة التحديات غير المتوقعة مثل جائحة كوفيد-19 من خلال الابتكار. واعترفوا بجاهزية المكتب وقدرته على العمل والوصول إلى أضعف الفئات التي لا يمكن الوصول إليها في المناطق النائية والبيئات الهشة. وأعربوا عن دعمهم المستمر للتعاون بين القطاع الخاص والمكتب وللشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارهما المحركين لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ورحبوا بالزيادة المستمرة في الطلب على خدمات المكتب.

73 - ورحب وفد، تحدث بالنيابة عن مكتب المجلس، بالخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025 وأيدها بقوة، وهي الخطة التي تجسد الطموح والدافع اللذين أنجزهما المكتب في ولايته لتوسيع قدرة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال نموده للأعمال التجارية الفريد الذي يعتمد على التمويل الذاتي ويقوم على الطلب. وشدد أعضاء الوفد على المساهمة الهامة للمكتب في التصدي لجائحة كوفيد-19 وأعربوا عن تقديرهم لاهتمام المكتب باحتياجات الفئات الضعيفة والقضايا الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. ورحب الوفد بتركيز الخطة الاستراتيجية الجديدة على البنى التحتية ذات النوعية الجيدة والمشتريات العامة، وتعزيز الاستثمارات في البنى التحتية، ولا سيما في المجال الرقمي باعتبارها ضرورية للتعافي المستدام والمرن. وشددوا على ضرورة أن يكفل المكتب أن تكون مشاريعه المتعلقة بالبنى التحتية ملتزمة بأعلى المعايير والقواعد الدولية وأعربوا عن دعمهم لاستمرار المكتب في السعي إلى بلوغ الجودة والابتكار في أعماله وجهوده الرامية إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة، بطرق منها عمليات الشراء المشترك.

74 - ورحبت مجموعة من الوفود تمثل مناطق مختلفة بالخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025 وأيدتها بقوة. وأقر أعضاؤها بأن الخطة الاستراتيجية الجديدة هي وثيقة مملوكة للوكالات ولا تعكس تماما جميع شواغل وأولويات مختلف الدول الأعضاء. ومع ذلك، شددوا على أن الخطة هي بمثابة إطار عالمي من شأنه أن يمكن المكتب من الوفاء بولايته على أفضل وجه ودعم البلدان في تلبية احتياجاتها والإيفاء بأولوياتها الإنمائية الوطنية. وشجع أعضاء المجموعة بقوة المكتب على العمل بالتعاون الوثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة لمواءمة البرمجة مع أطر التعاون القطرية، وبالتشاور الوثيق مع الحكومات الوطنية، للاستجابة على نحو ملائم للاحتياجات والأولويات القطرية. وشددوا على ضرورة وضع نهج جديدة للتغلب على العقبات الحالية والمستقبلية التي تحول دون تحقيق خطة عام 2030 وإعادة البناء على نحو أفضل.

75 - وفي مداخلات أخرى، لفتت الوفود الانتباه إلى أعمال الاستجابة والإنعاش التي يقوم بها المكتب والجهود المبذولة لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، مع التأكيد على أهمية تعددية الأطراف والتعاون الدولي. وتوقع أعضاء الوفود أن يواصل المكتب العمل مع مرفق كوفاكس لمساعدة البلدان على اقتناء اللوازم الطبية، وتشجيع الاستثمارات في البنى التحتية الصحية، وتعزيز نظم الرعاية الصحية. وفي هذا الجهد، ينبغي للمكتب أن يواصل تعزيز تعاونه مع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والجهات الأخرى الشريكة. ودعا المكتب إلى مواصلة الاستجابة للطلب المتزايد من أجل مساعدة البلدان الضعيفة والأقل نمواً على تعزيز البنى التحتية ذات النوعية الجيدة والتمويل والمشتريات، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والرقمنة، وكذلك على ضمان المشتريات العامة العادلة والمنصفة والشفافة. ورحبوا بالنهج القائم على الأدلة الذي يتبعه المكتب في مجال البنى التحتية وخطته للتحويل من تقديم الدعم المباشر إلى تعزيز القدرات، وطلبوا الحصول على معلومات تفصيلية عن ذلك. وشجعوا المكتب على مواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قراراته الاستثمارية حتى تتمكن النساء والفتيات من جني الفوائد. ولفتوا الانتباه إلى عمل المكتب في مجال الإسكان الميسور التكلفة، بما في ذلك في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، وفي مجال الطاقة المتجددة من خلال مبادرته S3i وضح استثمارات القطاعين الخاص والعام في المشاريع ذات الأثر الاجتماعي والبيئي وفي خلق فرص العمل للشباب.

76 - وأبرزت وفود أخرى الأثر التحويلي لعمل المكتب الذي ينزل البلدان في مكانة أفضل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذ نوه أعضاء هذه الوفود بأن الخطة الاستراتيجية الجديدة تستجيب للزيادة المتوقعة في الطلب على خدمات المكتب، فقد دعوا إلى استكشاف السبل الكفيلة بالإسراع بإضفاء طابع منهجي على الفحص المناخي والنهج المراعية للمناخ والتعجيل بإدراج الضمانات الاجتماعية الحيوية في جميع أعماله، بما في ذلك مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسين. وشددوا على أهمية الأبعاد الاجتماعية والبيئية والجنسانية والمتعلقة منها بحقوق الإنسان التي قالوا إنه لا ينبغي النظر إليها على أنها مؤشرات للتنفيذ بل على أنها أولويات للسياسات. ورحبوا بالأهمية المحورية التي يكتسبها إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الخطة الاستراتيجية الجديدة وضرورة أن يواصل المكتب العمل مع كيانات الأمم المتحدة لضمان تنفيذ الإصلاح، بسبل منها تقسيم العمل في الميدان، مما سيحسن عمل المكتب في مجال البنى التحتية إلى الحد الأمثل، وشددوا على هذه المسائل. وشجعوا بقوة على زيادة أوجه التآزر والتعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة لتنفيذ نهج متين لوحدة العمل في الأمم المتحدة بهدف ضمان الاستجابة الجماعية والفعالة والمجدية. ورحبوا بتقييم المكتب الذي أجرته مؤخرا شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، وتوقعوا أن تشمل استجابة المكتب خططا لمعالجة المجالات التي جرى تحديدها للتحسين.

77 - وردا على ذلك، أكدت المديرية التنفيذية للمكتب التزام المكتب بمواءمة جميع أعماله مع الأولويات والاحتياجات المحددة وطنيا وفقا لمبادئ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. والمكتب ملتزم أيضا بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو يعمل عن كثب مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى على الصعيدين الإقليمي والقطري استنادا إلى مزاياه النسبية وقيمه المضافة. ثم إن المكتب يتعاون وتعاون وثيقا مع آليات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين مواءمة العمل المشترك بين الوكالات وتوسيع نطاق النهج الموحدة. وقالت إن الخبرات المستفادة من نُهج التنفيذ والابتكار المرنة من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19 قد غذت الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025. فإدى وضع الخطة الجديدة، استرشد المكتب بخطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا المعتمدة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ووضع المكتب الركائز الثلاث لخطة الاستراتيجية الجديدة بهدف ضمان إحداث مزيد من التأثير والاستمرار في تقديم خدمات عالية الجودة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك وضع الأبعاد الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك البعد الجنساني والمساواة بين الجنسين، في صميم الخطة الجديدة. وقالت المديرية التنفيذية إن المكتب ملتزم، وقد شرع في تنفيذ برنامج طموح للإبلاغ بشفافية عن المؤشرات المناخية والاجتماعية من خلال مبادرة مؤسسة الإبلاغ العالمي، بإجراء تحليل أعمق يبين نهجه 'المراعي للبيئة' إزاء البنى التحتية ذات النوعية الجيدة ومبادراته المتعلقة بالصحة والسلامة لضمان سلامة مواقع المشاريع. والمكتب مستعد للعمل مع الدول الأعضاء لمعالجة التوصيات المنبثقة عن التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف.

78 - وقال مدير ممارسات ومعايير التنفيذ، في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إن المكتب يعمل مع منظومة الأمم المتحدة للاستفادة من المزايا النسبية لكل منظمة في النهوض بتأمين القدرات على المجابهة والبنى التحتية المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك الشراكة بين المكتب وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بشأن جوانب هامة من إدارة أصول البنى التحتية لتحسين نوعية هذه البنى والخدمات بداية من التصميم إلى غاية السحب من الخدمة. ومن أمثلة ذلك أيضا العمل الذي يقوم به المكتب لدعم القدرة على التكيف مع تغير المناخ بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجامعة أكسفورد. وتتيح هذه الأنشطة للمكتب تصميم مشاريع ملموسة والبحث عن الاستثمارات المحتملة ومساعدة الجهات الشريكة على تحديد فرص التمويل من خلال التمويل المستدام للبنى التحتية الذي يساعد بدوره على تمويل الاستثمارات في البنى التحتية التي تتسم بالمرونة والاستدامة والشمول. وقال إن النهج القائم على الأدلة الذي يتبعه المكتب في تطوير البنى التحتية يعتمد على البيانات والتخطيط القائم على الحقائق للاسترشاد بها في عملية صنع القرار من خلال النظر في تغير المناخ والصدمات التي يُحتمل أن تتعرض لها البنى التحتية على أساس أنها تُستغل في سياق المجتمع والاقتصاد والبيئة. فالمكتب يعطي الأولوية لنهج شامل في صنع القرار لا يعتمد على المهندسين والقدرات المالية فحسب، بل يعتمد أيضا على الخبراء في الشؤون الجنسانية والتنوع والبيئة، والأهم من ذلك المجتمع المحلي والسكان الذين يقدم لهم المكتب خدماته. وهو يتواءم مع خطط البنى التحتية الوطنية الطويلة الأجل التي تركز على الرؤية الإنمائية المحددة وطنيا، بحيث يمكن للحكومات أن تستخدم الأصول القائمة بكفاءة أو تعطي الأولوية للمشاريع الجديدة وأن تستخدم بفعالية الموارد المالية الشحيحة لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية الاجتماعية للمجتمعات المحلية والسكان.

79 - وأكد الرئيس التنفيذي لمبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة والابتكار (S3i) التابعة للمكتب، أن الجودة لها أهمية قصوى في الركائز الثلاث لعمل المكتب، وهي: الإسكان الميسور التكلفة، والطاقة المتجددة، والبنى التحتية الصحية. وعند تحديد الجهات الشريكة، يركز المكتب أولاً وقبل كل شيء على الجودة في جميع جوانب عمله، وهو أمر أساسي في التزامه تجاه الحكومات والمجتمعات المحلية والسكان الذين يقدم لهم خدماته.

80 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار رقم 20/2021 بشأن الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025.

81 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 21/2021 بشأن تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين 2022-2023 والتقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2020.

أولاً - المسائل التنظيمية (تابع)

82 - عقب اعتماد القرارات، كررت الوفود تقديرها لعملية التشاور البناءة والمنظمة تنظيماً جيداً في الفترة التي سبقت العروض الرسمية للخطط الاستراتيجية للمنظمات الثلاث للفترة 2022-2025.

83 - وشجع أحد الوفود الدول الأعضاء على ممارسة المرونة أثناء مفاوضات اتخاذ القرارات لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء. وطلب أيضاً إلى المجلس أن يعيد النظر في التخطيط لعقد اجتماعات غير رسمية لتعزيز الكفاءة، وإتاحة الوقت لإجراء مناقشات كافية، والنظر أيضاً في أعباء عمل الوفود. واستفسر الوفد عن عملية اختيار ميسري القرارات وشجع على التوزيع الجغرافي العادل وشدد على أهمية الشفافية.

84 - وردا على ذلك، قالت نائبة أمينة المجلس إن خطط عمل الدورة تسترشد بنود جدول الأعمال الدائمة على النحو الذي كلف به المجلس وقراراته ذات الصلة وكذلك بنظامه الداخلي. وتحدد البنود الرسمية لجدول الأعمال المشاورات والإحاطات الإعلامية، وتصاحب كل بند عادة مشاورات غير رسمية قبل انعقاد الدورة الرسمية للمجلس. ويمكن لأعضاء المجلس والمراقبين فيه أيضاً أن يطلبوا إحاطات بشأن المواضيع ذات الأهمية. ويستعرض مكتب المجلس قائمة المشاورات والإحاطات غير الرسمية، وبعد ذلك تعمم على المجلس والمراقبين وتنتشر على الموقع الشبكي لأمانة المجلس التنفيذي.

85 - وأوضحت رئيسة المجلس التنفيذي أن المجموعات الإقليمية للمجلس هي التي ترشح الميسرين. وأكدت أن جميع الجهود تبذل دائماً لضمان التمثيل الجغرافي العادل للميسرين، بما في ذلك الدفع بصورة منسقة من أجل التوزيع الإقليمي المتساوي للدورة العادية الثانية لعام 2021. وأبرزت أن عملية وضع الخطط الاستراتيجية للفترة 2022-2025 استمرت مدة طويلة واستفادت من أكثر من 68 مشاورات غير رسمية، حُصص 20 مشاورات منها لمناقشة الخطط الاستراتيجية، دون احتساب المشاورات الإقليمية ومفاوضات اتخاذ القرارات. وأكدت أن اتخاذ القرارات بشأن الخطط الاستراتيجية في الدورة بتوافق الآراء دليل على أن ما يجمع الدول الأعضاء أكبر مما يفرقها.